أكد أن هناك جهات حكومية لا تقوم بمهامها وتلقي باللوم على إدارة المرور

العمودي لـ«قضايا وناس»: ضحايا الحوادث المرورية للعام 2011م بلغت 2152حالة وفاة

> أكد مدير عام المرور العميد ركن / أبوبكرالعمودي أن الاختناقات المرورية الحاصلة في بعض الشوارع الرئيسية في عواصم المدن هي نتيجة تقصير بعض الجهات الحكومية في أدائها لمهامها المناطة بها ،والقائها باللوم على المرور، واشار العمودي الى أن أسبوع المرور العربي لهذا العام والذي نحن على مشارفه سيأتي تحت شعار «الى متى» ، موضحا بانه يهدف الى توعية المواطنين وخاصة سائقي المركبات والتركيز على أهمية الالتزام بقواعد وتعليمات المرور ، والذي أصبحت هذه القواعد تنتهك خلال هذه الايام من قبل السائقين ، واضاف مدير عام المرور أن عدد الحوادث للعام ٢٠١١م بلغت ٨٣٦٠حادثاً راح ضحيتها ٢١٥٢حالة وفاة ،فيما بلغ عدد ضحايا الحوادث للاشهرالاولى للعام الحالي ٥٣٥ حالة وفاة ، وأوضح العمودي في حوار لـ«صحيفة الثورة «أن السبب في هذه الحوادث هو عدم التزام السائقين بقواعد وتعليمات المرور وإرتكابهم المخالفات والتجاوزات الخطيرة ، فإلى تفاصيل الحوار :

لقاء/
إبراهيم فتحي

● بداية حدثنا عن سير عمل الادارة العامة للمرور خلال الفترة الراهنة التي تمر بها بلادنا الحبيبة بأزمة صعبة وتحديات كبيرة؟

– الادارة العامة للمرور مثلها مثل أي مؤسسة حكومية أثرت عليها الازمة التي مرت بها اليمن وقد أدت الأزمة الى الانفلات في الطرقات من قبل السائقين ومستخدمي الطريق، فالسائقون الآن يقومون بالكثير من المخالفات الخطيرة جدا في الطرقات مثل قطع الاشارات والسير في الاتجاه المعاكس كما خلقت الازمة شعور عدم اللامبالاة لدى بعض السائقين تجاه أفراد المرور، فالإدارة العامة للمرور هي مؤسسة من المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية وتقع عليها مهام وتخصصات كثيرة تقدم اولا وأخيرا جانب خدمي للمواطنين وعليها مسؤولية كبيرة خاصة فيما يتعلق بتنظيم حركة السير في الطرقات.

● وانتم تحتفون بفعاليات أسبوع المرور العربي .. حدثنا عن ما تتضمنه هذه الفعاليات؟

– أسبوع المرور العربي سيكون خلال الفترة القادمة ويقام على مستوى الدول العربية تحت شعار «إلى متى» ، وهذا الشعار الذي يتكون من كلمتين له معاني ومدلولات كبيرة جدا فهي تعني الكثير، فمثلا «الى متى» الاستمرار في السير عكس الاتجاه؟ ، «الى متى» تجاوز الاشارات؟ ، «الى متى» عدم الاهتمام بفحص السيارات بصورة دورية ؟ ، وغيرها من المخالفات .. كما ان الهدف الرئيسي من أسبوع المرور التوعية الإعلامية للمواطنين وتذكيرهم بقواعد وآداب المرور الصحيحة التي اصبحت الان تنتهك من قبل الكثير من سائقي السيارات وينتج عنها العديد من الحوادث المؤلمة .. كما يتضمن الأسبوع العديد من الانشطة منها إقامة محاضرات توعوية من قبل دكاترة متخصصين من جمهورية مصر العربية التابعين لشركة السلامة لقيادة السيارات في اليمن تتركز على الجانب التوعوي لأفراد المرور وسائقي السيارات بشكل عام ..اضافه إلى محاضرات في الجامعات والمدارس في مختلف محافظات الجمهورية بهدف توعية الشباب بالمخاطر الناتجة عن عدم الالتزام بإرشادات المرور والتجاوزات غير القانونية في الطرقات وكل هذه الانشطة تنفذ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة منها المجالس المحلية ووزارتي الصحة والأشغال للقيام بدورها في عملية التوعية.

● ماهي الصعوبات والعوائق التي تواجهها الادارة العامة للمرور خلال الفترة الحالية؟

– هناك صعوبات وعوائق تواجهها الإدارة العامة للمرور في سير عملها خاصة في الجانبين البشري والمادي اضافة الى وجود مشاكل في اشارات المرور الخاصة بتنظيم السير بسبب عملية الانطفاءات المتكررة للكهرباء ، وكذا عدم وجود اللوحات الارشادية في الخطوط الطويلة ، ومن ضمن الصعوبات أيضا قله الوعي لدى بعض سائقي السيارات بتعليمات ارشادات المرور وعدم فحصهم الدوري لسياراتهم وكذلك انتشار ظاهرة قيادة الاطفال للسيارات واستخدام السيارات المهترئة التي انتهت صلاحيتها ،وهذه الصعوبات والمشاكل تؤدي بدورها الى حدوث العديد من الحوادث الخطيرة والتي يروح ضحيتها الكثير من الارواح والممتلكات .. اضافة الى عدم قيام بعض الجهات ذات العلاقة بواجبها في ازالة تمركز بعض بائعي الفواكه والخضروات من الطرقات مما يؤدي الى الاختناقات المرورية وعرقلة السير وعلى الجهات المعنية القيام بدورها في تحمل مسؤولياتها في هذا الجانب ولا ترمي كل شيء على ادارة المرور.

● ماهي إحصائية الحوادث المرورية خلال العام ٢٠١١م والاشهر الماضية من٢٠١٢م ؟

–بلغ عدد الحوادث للعام ٢٠١١م ثمانية آلاف و٣٦٠ حادثا راح ضحيتها ٢١٥٢ شخصاً ، وبلغت الاصابات البليغة ٥ آلاف و٦٤٦ حالة ، والإصابات البسيطة ٦ آلاف و ٦٥٧ حالة ، فيما بلغت اجمالي الخسائر المادية ملياراً و ٨٤٣ مليوناً و٧٩ ألفاً و٣١١ ريالاً ، بينما بلغ إجمالي المخالفات ١٨٣ مليوناً و٧٨٠ ألفاً و٦٧١مخالفة للعام ذاته.. أما بالنسبة للثلاثة الإشهر المنصرمة للعام الجاري ٢٠١٢م بلغ عدد الحوادث ١٧٥٩ حادثاً ، راح ضحيتها ٥٣٥ شخصاً ، في حين بلغت الاصابات البليغة ١٣١٣حالة ، والبسيطة ١٢٩١ حالة ، وبلغ اجمالي الخسائر المادية ٤٠٢ مليون ٣٦٥ الف ، وبلغت إجمالي المخالفات في هذه الفترة ٨٩ مليوناً و٧٢٤ألفاً و٢١٧مخالفة .

● ماهي رسالتكم الى جميع سائقي المركبات وخاصة سائقي الأجرة ؟

– أدعو الجميع الى التعاون مع رجل المرور وذلك بالالتزام والتقيد بآداب وقواعد المرور ،والتي تكمن في تطبيق النظام وعدم المخالفات وضرورة عملية الفحص الدوري للسيارات وهناك خطة توعوية لدينا خلال الفترات القادمة لا تنحصر في أسبوع المرور وحسب بل تستمر بوتيرة عالية خلال العام الحالي .. وأدعو المواطنين عند مشاهدة أي مخالفة من رجل المرور بأن يقوموا بإبلاغ الادارة العامة للمرور كي تقوم بدورها في معاقبة من يقوم بمخالفة او ارتكاب أي خطأ.. سيما مع وجود بعض التصرفات السلبية لبعض رجال المرور ، في حين يوجد العديد من المواطنين الذين يحاولون عرقلة مهام رجل المرور ولكن لا يمكن تجاوز هذه المشاكل إلا بتعاون الجميع.

● هل لديكم خطة لمعالجات الاختناقات الحاصلة في شوارع العاصمة وعواصم المحافظات ؟

–الادارة العامة وفروعها في المحافظات خلال الشهرين القادمين ستقوم بعمل ورشة خاصة بهدف معالجة هذه الاشكاليات وتحديد الخطط التي يمكن ان نضعها للحد من الاختناقات الموجودة حاليا، وبحسب توجيهات وزير الداخلية عبد القادر قحطان بتكثيف الخدمات المرورية في الجولات والشوارع والتقاطعات الخطرة وذلك لحفاظ على سلامة الناس وممتلكاتهم .. وكذلك العمل على تكثيف الجهود في الميدان لإعادة واجهة المرور في الشارع وزرع الثقة بين المواطن ورجل المرور بهدف تقليص المخالفات المذكورة سلفا.

■ العميد ركن / أبوبكرالعمودي

● هناك العديد من الشكاوى عن الضوضاء التي تسببها الدراجات النارية وارتكاب المخالفات المرورية وعدم احترام قواعد وتعليمات المرور وكثرة حوادثها ؟ ماهي الاجراءات التي اتخذتموها في هذا الشأن ؟

–هناك توجيهات سابقة منذ سنوات وأخذت حيز كبير من مداولات في هذا الجانب ، وجاءت فترة من الفترات مُنعت هذه الدراجات ، لكن منعها اعترض عليه بعض الناس على اعتبار ان هذه الدراجات وسيلة عيش للناس ، وإذا رجعنا الى احصائيات الحوادث نجد ان معظمها بسبب الدراجات النارية ، لذا يجب ان يكون هناك تصاريح لسائقي الدراجات ولوحات معدنية للدراجات لتفادي معظم المشاكل الحاصلة بسببها بهدف التعرف على سائق الدراجة النارية ، كما يوجد لدينا تصور في هذا الجانب سيتم تقديمه للأخ وزير الداخلية باعتباره المسؤول الاول .

● حدثنا عن الجانب الهام في التصور الذي ستقدمه لوزير الداخلية ؟

–أهمها التركيز على ترقيم وتوثيق هذه الدراجات النارية ، كما يتضمن التصور العديد من المعالجات سيتم ذكرها في حينه.

● متى سيتم تنفيذ المشروع الخاص بتوحيد أرقام المركبات على مستوى الجمهورية؟

–يمكننا ان نشير لهذا الموضوع بصورة عابرة ، حيث ان المشروع موجود وتحت الدراسة ولكن توجد اشكاليات ، فهذه الارقام لن تكون بنفس الارقام السابقة ، وسيتم تعديل ارقام المحافظات والبت في هذا الموضوع في القريب العاجل .

● هل توجد علاقة تعاون بين الادارة العامة للمرور ومثيلاتها في دول الجوار وخاصة المملكة العربية السعودية الشقيقة؟

– يمكن أن يكون هناك تنسيق فيما بين الادارة العامة للمرور عبر وزارة الداخلية مع الإدارات العامة للمرور في الدول الشقيقة وذلك لتبادل الخبرات والتأهيل.

● هل هناك خطط وبرامج مستقبلية في تطوير الادارة العامة للمرور ؟

–يوجد خطط وبرامج ونريد أن نبدأ من حيث انتهى الاخرين،فهناك تقنية حديثة منها مايستخدم في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول الاخرى عن طريق الاجهزة الحديثة في مراقبة حركة السير عن طريق الكاميرات وأجهزة الكمبيوتر والتي تخفف المعاناة الكبيرة على رجل المرور ، وسنسعى الى مواكبة هذه التقنيات الحديثة واستخدامها .

● رجل المرور يقوم بمهام كبيرة ؟ ماذا قدمتم لرجل المرور خاصة في جانب التأمين الصحي والاجتماعي ؟

– نقدر الجهود التي يقوم بها رجل المرور ، وسنعمل في المستقبل على توفير التأمين الصحي والاجتماعي له، ونحن نقدم حوافز رمزية للمثاليين ولمن يقوم بعمله على أكمل وجه.

● كلمة أخيرة تود أن تقولها ؟

–أوجه هذه الكلمة الى جميع سائقي المركبات الكبيرة والصغيرة بالالتزام بقواعد وتعليمات المرور، وهذا بدوره يؤدي الى إكمال دور الادارة في مهامها بتنظيم حركة السير والحفاظ على امن وسلامة المواطنين ، وإذا تم التعاون والالتزام فإن الإدارة سوف تؤدي دورها بالمستوى المطلوب .

حرب المركبات في اليمن أرقام تتحدث :

8,4 مليار ريال خسائر مادية و3123 وفيات و37102 إصابات خلال 10 أعوام في أمانة العاصمة فقط

تقرير/ محمد العزيزي

من يقرأ عن الحوادث المرورية في اليمن يصاب بالفزع لهول الأرقام الناتجة عنها ؛ فقد يظن المطلع أن معدل هذه الأرقام المخيفة ليست بسبب الحوادث المرورية ؛ بل هي أرقام لحروب عالمية رصدتها مراكز بحثية لغرض التوثيق للمهتمين والباحثين وهواة الأرقام القياسية.. إنها بالفعل حرب ضروس بين المركبات يأمرها ويقودها سائقون يمنيون في الشوارع والأزقة والنتيجة أرقام مخيفة .... فقد ذكرت إحصائية رسمية أن عدد الوفيات في العام الماضي ٢٠١١م بلغت ٢١٥٨ شخصا و١٢ ألف مصاب و٣ مليارات ريال خسائر مادية بسبب حوادث المرور في ٢٠١١م وذلك في عموم محافظات الجمهورية .. وأكدت إحصائية الإدارة العامة للمرور أن السرعة الزائدة احتلت المرتبة الأولى في أسباب وقوع حوادث السير ؛ حيث كانت سببا في وقوع (٢٩٨٨) حادثا مروريا العام الماضي وهو ما يشكل نسبة ٣٥،١٪من إجمالي حوادث السير التي وقعت في نفس الفترة وعددها (٨٥٠٣) حوادث .. هذه الإحصائية كانت استهلالا ومقدمة لأرقام تتوالى في سياق هذا الموضوع حيث اخترنا أمانة العاصمة صنعاء نموذجاً لحرب المركبات .. ونظرا لعدم توفر البيانات والمعلومات بشكل دقيق عن المحافظات الأخرى ...

لنبدأ تفاصيل هذه الحرب بلغة الأرقام.. حيث تؤكد الوثائق الرسمية أن حوادث أمانة العاصمة تمثل أكثر من ٤٠٪ من إجمالي حوادث المرور في الجمهورية وهذا يعطينا فكرة عن جسامة هذه المشكلة وحجمها خاصة وإننا نشاهد تصاعد أعداد الحوادث وتعدد أماكن حصولها وأسبابها .. وبحسب الكتاب السنوي لإدارة مرور أمانة العاصمة لعام ٢٠١١م الصادر حديثا .. فإن المتوسط اليومي للحوادث في أمانة العاصمة لوحدها هو أكثر من عشرة حوادث يوميا وهذا يعد انخفاضا كبيرا في معدل الحوادث للعام الماضي مقارنة بالأعوام السابقة وهو ناتج عن الأحداث الأمنية التي شهدتها أمانة العاصمة ؛ وكذلك بسبب أزمة المحروقات وانعدامها وإقفال بعض الشوارع أمام حركة المرور وإلا لكانت الحرب مستعرة والحصيلة اكبر بكثير من ذلك .

في أمانة العاصمة بلغت الوفيات من الذكور والإناث خلال الفترة (٢٠٠١م__٢٠١١م) أكثر من ٣١٢٣ شخصا وإصابة ٣٧١٠٢ أشخاص وذلك في وقوع (٤٩٧٩٤)حادثا مروريا .. وتشير الأرقام إلى أن الحوادث المرورية التي حصلت العام ٢٠١١م انخفضت عن عام ٢٠١٠م بعدد كبير جدا يصل إلى ألف حادث .

أما الأضرار المادية في الممتلكات (المركبات) بسبب الحوادث فقد بلغت خلال نفس الفترة (٢٠٠١__ ٢٠١١م) أكثر من (٢٩٦٩٧٧٩٠٠٠) ريال ؛ وما دفعه سائقو المركبات كتعويضات للركاب من أروش مبلغ (٢٦٤٦٢٥٠٤٨٠)ريالا .. وديات لأهالي الوفيات مبلغ (٢٨٦٨٣٤٧٥٠٠) ريال ؛ وبإجمالي عام للخسائر المادية في الممتلكات والديات والأروش (٨٤٩٤٤٧٦٠٠٠) ريال .

وبينت إحصائية أمانة العاصمة أنه وقع (٢٣٢٩٩)حادثا مروريا على الطريق المستوي خلال الـ٨ سنوات الأخيرة .. و(٧٧٢٥) حادثاً في تقاطعات و(٤١٨٧) حادثاً في جولات (دوار) و(١١١) حادثا في طرق مغلقة .و(١٩١٢) حادثاً في منحدرات ؛ وان إجمالي عدد الحوادث التي وقعت بسبب السرعة الزائدة نحو (١٢٠٣٨) حادثا ... وأنه توفي خلال ٢٠١١م من الأحداث (الأطفال) ٨١ طفلاً بسبب الحوادث و ١٣٧شخصا من البالغين بسبب الحوادث المرورية التي وقعت .

وكشفت الإحصائية السنوية لمرور أمانة العاصمة أن إجمالي عدد المخالفات المسجلة على السيارات والتي استطاع خدمات المرور رصدها خلال (٢٠٠١__ ٢٠١١م) فقد بلغت (٤٠٢٥٣٠٩) مخالفات والمسجلة على السيارات الصادرة أرقامها من مرور أمانة العاصمة فقط .مؤكدة أن الباصات الأجرة تعتبر هي الأكثر ارتكاباً للمخالفات من السيارات الأخرى وتليها سيارات الأجرة (التاكسي) ثم السيارات الخصوصي وأخيرا سيارات النقل التي تعتبر أقل أنواع السيارات ارتكاباً للمخالفات وذلك لأن عددها قليل وحركتها أقل من السيارات الأخرى .

سكان العاصمة يرتكبون أكثر من ٤ ملايين مخالفة و(١٢) ألف حادث بسبب السرعة الزائدة

لا جدوى من عودة القضاة لأعمالهم

عبدالملك أحمد السنباني*

■ يدور الكثير من الجدل حول إضراب القضاة بين مؤيد ومعارض ولكل مبرراته ولكنني أرى ان إضراب القضاء الذي تسبب في إغلاق المحاكم والنيابات لا أرى جدوى من تعليقه أو عودة القضاة لممارسة أعمالهم وعلى خلفية انني محام وأمارس المهنة منذ فترة طويلة أمام المحاكم والنيابات ولا أرى مبرر مقنعاً للمطالبين بعودة القضاة لأن الأمر لم ولن يختلف عما كان عليه الحال قبل الإضراب وخصوصاً فيما يتعلق بالسبب الرئيسي للمطالبين بعودة القضاة لاعمالهم بمبرر أن هناك الكثير من المعتقلين والمحبوسين لابد من النظر في قضاياهم، وإنني اكرر التأكيد أن لا فائدة اذا ما علمنا ان أعضاء النيابة إن عادوا سيقومون بإصدار أوامر حبس لمن أرسلوا من جهات الضبط ممن هم رهن الاحتجاز والاعتقال– الذي هو في الغالب الأعم خارج القانون– من أولئك الذين تم حجزهم واعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية سواء من الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية أو التابعة للأمن السياسي أو الأمن القومي و لدينا سوابق كثيرة للانحراف الخطير الذي تعكسه التصرفات غير المسئولة لكثير من أعضاء النيابة الذين يأمرون بحجز حريات المشتبه به أو المتهم دون أي مراعاة أو اعتبار لحقوقه التي كفلها الدستور والقوانين النافذة الذي تقيد النيابة بعدم إصدار الأمر بالحبس الاحتياطي إلا بعد استجواب المشتبه به أو المتهم والاستجواب يعني قانوناً توجيه التهمة إلى المجتجز ومواجهته بالأدلة ومناقشته فيها تفصيلاً مع كفالة حقه في الدفاع التي كفلها القانون وفقاً للمنصوص عليه في المادة) ١٧٧ (إ.ج والحال ان النيابة تصدر الأمر بالحبس دون مراعاة لحقوق المتهم في الدفاع التي كفلها الدستور والقانون. أي ان أعضاء النيابة في كثير من الأحيان ليسوا سوى محللين للإجراءات الباطلة والتعسفية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية وليس أدل على ذلك من قيامهم بإصدار أوامر حبس غير مسببة وبالمخالفة لصريح نص المادة) ٧٦ (من قانون الإجراءات الجزائية.

والأمر من ذلك أننا نجد غالبية القضاة فيما يتعلق بموضوع الحبس يوافقون على ما تقوم به النيابة حيث جرت العادة على قيام النيابة بعمل استمارة تمديد حبس يقدمونها للقضاة للتوقيع عليها وعادة ما يستجيب القضاة لذلك وكأنهم موظفين تابعين للنيابة وهذا يعكس بجلاء ان القضاة ليسوا سوى محللين لعمل النيابة وهذه الأخيرة ليست سوى محلل لما تقوم به الأجهزة الأمنية وبالتالي فلا جدوى من عودة مثل هكذا قضاء لا يهتمون بأخطر الإجراءات التي تتعلق بحجز الحريات فقد اعتاد قضاة المحاكم عندما تطلب النيابة منهم تمديد الحبس ان يوافقون على ذلك في غياب الموقوف غالباً ودون الوقوف على الملف والتأكد من توفر الأدلة الكافية ويجهلون او يتجاهلون ان إعداد النيابة لاستمارة تمديد الحبس تعرض على القضاة للتوقيع عليها هو عمل غير مشروع وغير قانوني بل انه يعد تدخلاً سافراً في اختصاص المحاكم ولا ندري كيف ولماذا يستجيب القضاة لذلك ويتخلون عن سلطتهم وعن واجبات وظيفتهم والتي توجب عليهم الاطلاع على ملف القضية والتحقق من مدى سلامة وقانونية اجراءات النيابة وعما اذا كانت النيابة عند الامر بالحبس قد استوفت الشروط القانونية التي منها: ان يكون المتهم قد استجوب واتيحت له الفرصة لابداء دفاعه وتفنيد الادلة القائمة قبله وقد تم سؤاله عن التهمة. واذا وقع الحبس الاحتياطي دون استجواب كان باطلاً عملاً بنص المادة) ١٨٤(إ.ج وان يكون هناك دلائل قوية او ادلة تثبت ارتكاب المتهم للجريمة وتقدير كفاية ا لادلة امر متروك لسلطة التحقيق أي النيابة وتحت رقابة محكمة ا لموضوع إذا يمكن لهذه الأخيرة أن تعتبر الحبس الاحتياطي قد وقع باطلاً لانتفاء الدلائل أو عدم كفايتها وهنا يكون مد الحبس بعد مضي سبعة ايام من سلطة قضاة المحاكم التي عليها تقع مسئولية البحث والتحقق من مدى سلامة وقانونية اجراءات النيابة ومطابقتها للقانون كما يجب على القاضي أن يتأكد من توفر الادلة الموجبة لطلب تمديد الحبس ويجب فوق ذلك ان يعقد جلسة يحضرها المشتبه به او المتهم مع حضور محاميه وتسمع من عضو النيابة اسباب ومبررات واسانيد الحبس وطلب تمديد الحبس ثم تسمع رد ودفاع المتهم ومحاميه و تناقش ذلك وفي ضوء تلك الإجراءات تصدر المحكمة قرار بالإفراج أو قراراً مسبباً بالموافقة على طلب تمديد الحبس وفقاً للمنصوص عليه في الدستور والقوانين النافذة – الدستور المادة/٤٨ (ج) – كل من يقبض عليه بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خال ٢٤ ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي أو النيابة العامة تبليغه بأسباب القبض واستجوابه وتمكينه من إبداء دفاعه واعتراضاته ويجب على الفور إصدار أمر مسبب باستمرار القبض أو الإفراج عنه – قانون الإجراءات الجزائية المادة)٧٣ ((يبلغ فوراً كل من قبض عليه بأسباب هذا القبض وله حق الإطلاع على أمر القبض والاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه)، المادة) ٧٦ (إ.ج (كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يدب أن يقدم إلى القضاء خلال أربعة وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر، وعلى القاضي أو عضو النيابة العامة أن يبلغه بأسباب القبض وأن يستجوبه ويمكنه من إبداء دفاعه واعتراضاته، وعليه أن يصدر على الفور أمراً مسبباً بحبسه احتياطياً أو الإفراج عنه)، وللحقيقة أني أمارس مهنة المحاماة ولعقود ولكنني لم أجد بل ولم أسمع في الجمهورية اليمنية أن قاضٍ قام بالبث والتحري عن مدى سلامة وقانونية حبس النيابة والتحقق من أسباب ومبررات وأسانيد طلب تمديد الحبس وإصدار قرار مسبب بالحبس فإنني لم أرى أو أسمع أن عضو نيابة أو قاضٍ على طول اليمن وعرضها أصدر أمراً مسبباً بالحبس التزاماً بمبادئ الدستور والقانون، إذن فما هو الجدوى من عودة مثل هكذا قضاء لا يكفل الحقوق والحريات قضاة يعقدون عشرات الجلسات ولشهور بل لسنوات وتتراكم القضايا بسبب عدم التزام القاضي بالإطلاع على ملف القضية لأجل وضع حد للتطويل من خلال مراجعة ملف القضايا وبدقة وأمانة وإخلاص أول بأول مع تحديد وبيان ما يلزم بحثه وتحقيقه ومن ثم يستطيع القاضي إلزام الإدعاء والدفاع بتقديم ما يلزم في موعد محدد وهي وسيلة لمنع التطويل ويكفل سرعة البت في القضايا فإن مبررات القائلين بلزوم عودة القضاة لعملهم لأن السجون مملوءة بالمحابيس ويتعين الفصل في أوضاعهم مع أن السجون هي مملوءة قبل الإضراب والقضاة هم المسئولون عن ذلك فكيف يمكن أن يتغير الحال إذا عادوا لمواصلة العمل، إذن فالأمر لا يختف بالنسبة لمن ينشدون العدل والإنصاف وعلى الخصوص المحتجزين في السجون ولا جدوى من العودة التي لم يترتب عليها سوى استمرار الحبس عبر محاكمة تجري لأشهر وسنين لجلسات متعددة تتم من بعد الساعة العاشرة أي أنه لا جدوى من عودة قضاة لا يحترمون القانون الذي حلفوا اليمين على الالتزام به وتطبيق نصوصه ومن ذلك مثلاً نص المادة) ١٠٨ (من قانون المرافعات التي تتضمّن أنٍ على (الخصوم أن يحضروا إلى المحكمة في الساعة الثامنة صباحاً، ويرقبون المناداة للمثول أمام المحكمة) ما يعني أن القاضي يحب أن يدخل قاعة الجلسة الساعة ٨ صباحاً، أما أن يتواجد المتخاصمون في الساعة ٨ صباحاً ولا يحضر القاضي إلا من بعد الساعة العاشرة لنظر القضايا فهذا إخلال بواجبات القاضي ويشكل إخلال بهيبة القضاء وسمعته ويقلل من احترامه إضافة إلى مثل هكذا تصرُّف ينطوي على استخفاف واستهتار بكرامة المتقاضيين وهناك الكثير من المخالفات الجسيمة ومن أخطرها أن من القضاة من يحكمون بغير الحق ويصدرون في أول درجة أحكام ظالمة ويقتصر دور محكمة الدرجة الثانية على التأييد ودور المحكمة العليا هو الإقرار وإذا بنا نجد أننا أمام ظلمات بعضها فوق بعض كما يقال ولذلك فنحن نطالب بقضاء عادل ا جور فيه ولا ظلم ولا انتهاك للحقوق والحريات وهو ما ليس عليه قضائنا وبالتالي نقول لا جدوى من عودة القضاء إلى أعمالهم ولابد من تغييرات حقيقية لاجتثاث الفساد والفاسدين في السلطة القضائية ما لم فلا بد من التظاهر السلمي حتى تتحقق المطالب المشروعة في إيجاد قضاء كفؤ ونزيه ومستقيم وعادل.

وختاماً لا يفوتني أن أعاتب الأخ الأستاذ نقيب المحامين الذي نُشر عنه القول أنه يطلب وقف الإضراب وعدم تعطيل مصالح المواطنين في الوقت الذي يؤكد أن العدالة غائبة سابقاً وحالياً وأصبح الناس ينظرون إلى القضاء أنه غير سوي فما هي المصلحة للمواطنين في دعوته لعودة مثل هكذا قضاء غير سوي والعدالة فيه غائبة سابقاً وحالياً حسب تعبير الأخ النقيب!!

* محامي

الضلعي مثال للموظف المثالي

■ علي صالح الضلعي موظف في عمليات الأمانة وهو مثال للموظف المثالي لا يتوانى عن أداء واجبه أبدا وذلك ما لمسه المواطنون في حالة ما قاموا بالاتصال بعمليات الأمانة لعرض مشكلة معينة سواء كانت في الكهرباء أو أي مشكلة أخرى، حيث يقوم بواجبه على أكمل وجه ومن دون انتظار حتى كلمة شكر .. فتحية كبيرة لهذا الموظف الرائع ولأمثاله من الموظفين الشرفاء.

إلى مرور الأمانة

■ تعرضت سيارة الزميل عبدالباسط النوعة إلى أضرار بالغة أمام مستشفى الثورة العام بصنعاء بعد أن صدمتها «دينا» تحمل رقم ١٠/١٠٩٧٦ نقل، غادرت المكان فوراً، بينما كان الزميل النوعة داخل المستشفى لمعالجة أحد أقربائه.

«لون جدار شارعك» تصل إلى حدة

كتبت / بلقيس الحنش

● تستمر حملة لون جدار شارعك لتزين جدران أمانة العاصمة بالألوان والرسومات التي تعبر عن رساميها حيث يقوم شباب الحملة وشباب آخرون يشاركون معهم بالرسم على الجدران

ابتدأت الحملة بهدف رسم كل الحيطان التي هشمتها الحرب التي اندلعت العام الماضي فأصبحت تلك الجدران تتكلم بلغة الجمال بلغة السحاب والبحر والطير اليوم يقوم الشباب بالرسم على الجدران العامة فوصلت إلى شارع حدة في جولة الرويشان وإلى ماقبل جولة ريماس

يقوم الشباب ببعث كثير من الرسائل عبر الرسومات كانت أبرزها (ويدا بيد نبني يمن الغد) فما هي الرسائل الأخرى التي يريد الشباب إيصالها

رؤى الصوفي وهي إحدى المشاركات تشير إلى أنها أحبت الفكرة كونها بداية استهدفت الجدران في المناطق التي تضررت او شهدت توترا لكنها ايضا توسعت لتشمل جدرانا أخرى كما أن الحملة لا تشترط أن يكون المشارك رساماً

وأنهت حديثها بأن رسالة السلام والأمن والهدوء تبعثها عبر رسوماتها

فيما تحدث جلال عن اهتمامه بالمشاركة لأنها فكرة جديدة وجميلة وأن الرسالة التي يريد إيصالها للناس ضرورة الانفتاح على الآخر فيقول: (لا تنغلقوا ولا تكونوا حبيسي أنفسكم انفتحوا على العالم)

أما محمد الشوافي أشار إلى أن الحيطان المستهدفة هي تلك التي شهدت توترات أو كتبت عليها ألفاظ سيئة وأن الرسالة التي يريد قولها هي انه رغم الصعوبات والكلمات البذيئة التي نراها ورغم الإحباطات لكن مازال في البلاد خير

أحمد الذي جعل زملاءه يشاركونه رسم لوحته رأى أن الفكرة فرصة لتزيين شوارع المدينة وأيضا فرصة للالتقاء بالشباب المبدعين، لوحته ببساطة كانت عبارة عن شكل قصاصات من الأوراق ولون كل ورقة بلون تختلف عن الأخرى وجعل كل مشارك يرسم على الورقة أراد بهذه اللوحة ان يقول ان اليمن تتكون من كل الالوان والأشكال ووجهات النظر وأنه مهما اختلفنا ففي النهاية نحن كلنا من اليمن.

محمد الحسيني وهو يشارك لأول مرة يقول : هي فرصة لممارسة الفن أريد أن أقول في رسمتي أو جداري الذي رسمت عليه أن هناك ألعاباً رياضية أخرى غير كرة القدم .